«إذا حدَث كذَب»

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك الله؛ ولي الصالحين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله إمام المتقين.

أما بعد؛ فعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خلة منهن، كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غَدر، وإذا وعَد أخْلَفَ، وإذا خاصم فَجر**» [رواه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨)].

الكذب من كبائر الذنوب، وفضائح العيوب؛ وهو من أقبح صفات المنافق، وأخصها؛ والنفاق؛ جماع الشر؛ والكذب أساسه؛ كما أنّ الصدق أساس الإيمان.

والنفاق هو أن يظهر بخلاف ما يبطن؛ وهكذا الكاذب؛ يخبر بخلاف الواقع.

وقوله ﷺ: «**إذا حدث كذب**» بأي شيء، أخبر بخلافه؛ وقوله: «إذا» مشعر بأن الكذب عادته، وديدنه؛ وهو كقوله ﷺ: «**وما يزال الرجل يكذب، ويتحرَّى الكذب حتى يكتب عند الله كذّابا**» [رواه البخاري (٦٠٩٤) ومسلم (٢٦٠٧) عن ابن مسعود].

قال الشيخ ابن العثيمين في «شرح رياض الصالحين» (٤٩٥/١): «الكذب من الأشياء العظيمة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، فيرونه من الموبقات؛ لكن كثيرا من الناس يعدّه أمرا هينا، فتجده يكذب، ولا يبالي بالكذب، مع أن النبي ﷺ قال: «**لا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا**». وربما يكذب في أمور أخطر؛ فيجحد ما يجب عليه الناس، أو يدّعي ما ليس له، ويحاكمهم عند القاضي، ويحلف على

ذلك؛ فيكون –والعياذ بالله– ممن يلقى الله؛ وهو عليه غضبان؛ إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي يعدّها الصحابة من المهلكات، ولكن الناس اختلفوا، فصارت في أعينهم أدق من الشعر».

وقال في موضع آخر (١٦١/٦): «أي من الكذابين، لأن الكذب – نسأل الله لنا ولكم السلامة منه ومن سائر الآثام – إذا اعتاده الإنسان، صار يكذب في كل شيء، وصدق عليه وصف المبالغة؛ فكتب عند الله كذابا».

إذا عُرِف الكذّاب بالكذب لم يزلْ ** لدى الناسِ كذّابا وإن كان صادقًا
ومن آفة الكذّاب نسيانُ كذبه ** وتلقاه ذا ذهنٍ إذا كان حاذقًا

وقال آخر:

إياك من كذب الكذوب وإفكه ** فلربما مزج اليقين بشكّه
ولربما كذب امرؤٌ بكلام ** وبصمته وبكائه وبضحكه

هذا؛ فهذه شهادة من الإخوة الشرفاء على قضية قرض ٢٠٠ مليون، التي افتعلها المفتري.

وهذا نصها:

شهادة لله

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

نصرة للحقّ وأهله ندلي بهذه الشهادة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

نحن الإخوة **النوري جمّال والأخ ادريس مبارك، والأخ عزّوز عصاص** ندلي بشهادتنا، لأن هذه الشهادة ستكتب عند الله ولا نريد بها علوا ولا فسادا .

بناء على ما افتراه نبيل باهي – أصلحه الله – في رسالته عبر تطبيق "واتساب" من أن قيمة القرض ٢٠٠ مليون سنتيم فنقول:

– إنّ الشيخ عبد المجيد لم يعلم أصلا بهذه القضية وإنما ذكرها له الأخ النّوري حين قدم هذه المرة إلى مجلس عين البيضاء بتاريخ ١٠ شعبان ١٤٤٣ الموافق لـ ١٣ مارس ٢٠٢٢.

وقد طلب نبيل باهي –أصلحه الله– من الأخ النوري بأن يتوسط له بين إخوانه السلفيين في مدينة عين فكرون أن يقرضوه مبلغ ١٠٠ مليون سنتيم على أساس أنّها قرض للشيخ عبد المجيد.

فأقرضه الأخ ادريس مبارك مبلغ: ٢٠ مليون ، و الأخ عزّوز عصاص مبلغ: ٣٠ مليون ، وأحد الإخوة المقربين (أبى أن أذكر اسمه) مبلغ: ٥٠ مليون.

فجمعنا له المبلغ المطلوب وحدّد لنا موعدا لإرجاع هذا المبلغ ، وذهب الأخ النوري والأخ الذي أبى أن يذكر اسمه معه إلى باب الواد لتسليم الشيخ المبلغ فلما وصلنا التقينا بالشيخ ثم انفرد به نبيل باهي ودخل معه داخل العمارة.

وبعدها لما جاء موعد سداد الدين لم يتمكن من إرجاعه ، فكلمت الأخ ادريس فسلمنا مبلغ ٣٠ مليون سنتيم للأخ عزّوز ثمّ سلمنا مبلغ ٥٠ مليون سنتيم للأخ الذي أبى أن يذكر اسمه وهكذا تكفّل

الأخ ادريس بكل المبلغ، و بعد مدّة طالب الأخ النوري نبيل مرة أخرى فدفع لنا القرض على مرحلتين ، دفع في الأولى منها مبلغ ٥٠ مليون سنتيم ثم دفع في الثانية مبلغ ٤٠ مليون سنتيم ، و بقيت ١٠ ملايين فقال أن الشيخ عبد المجيد لا يستطيع تسديدها الآن ، فبقي هذا المبلغ عنده بينما كنّا نظنّ أن المبلغ (١٠ ملايين سنتيم) بقي عند الشيخ عبد المجيد.

و عندما علمنا و سمعنا من شيخنا عبد المجيد –حفظه الله– أن المبلغ ليس عنده و أنّ القضية محض افتراء و كذب عليه ، طالبناه بالمبلغ يوم الإثنين بعد رجوع الشيخ إلى العاصمة و قد أرسل إلينا المبلغ.

عين فكرون بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٤٣ الموافق لـ ١٨ مارس ٢٠٢٢

فهذه شهادة الإخوة الكرام، تضمنت أمورا:

أولا: يكفي كذبه، وافتراؤه؛ أنّ الشهود شهدوا: أن المبلغ ١٠٠ مليون، وليس ٢٠٠ مليون.

ثانيا: أن هذا المبلغ (١٠٠ مليون)؛ أرجعه المفتري إلى الأخ بالتقسيط؛ وليس كما افتراه: أنه سلمه دفعة واحدة.

ثالثا: بما أنه يقر ويصرح أنه استلم ٢٠٠ مليون فالسؤال المطروح: أين هي ١٠٠ مليون المتبقية؟!

وقد سبق بيان: أنه احتال على الأخ حمودي، وأخذ منه ٣٢ مليون و٤٠٠٠دج؛ ثم أراد أن يحتال عليَّ؛ ليأخذ مني ١٠٠ مليون ؛ والتي ثبتت بالأدلة القاطعة، والبينة الساطعة؛ على أنها: من مالي، ومال المحسنين لطباعة الرسائل.

وإذا تقرر هذا؛ فالآن أجيب عن بعض ما ورد في كلامه.

قوله: «**لما جاء أنه أنكر تماما أني توسطت له في قرض من بعض إخواننا جزاه الله خيرا قيمته «مليوني دينار بمعنى ٢٠٠ مليون سنتيم**».

هذا كذب صريح فلم يتوسط لي في دين ٢٠٠ مليون وقد سبقت شهادة الإخوة أن ما اقترضه منهم ١٠٠ مليون وليست ٢٠٠ مليون؛ ولكنه اعتاد أن يحتال بـ ١٠٠ مليون فأضاف إلى الدين هنا ١٠٠ مليون.

أخي القارئ تفهم من هذا أنه كلما أراد الكذب والبهتان فإنه ينصب ويحتال بـ١٠٠ مليون؛ وكأنه مبتلى بـ١٠٠ مليون؛ وغرضه من هذا هو التهويل والتضخيم للمبلغ.

قوله: «**فتوسطت له عند هذا الأخ**».

جوابه: شهادة الأخ وبقية الإخوة الذين ساهموا في القرض تكذبه على أن القرض ١٠٠ مليون وليس ٢٠٠ مليون.

قوله: «**وعندي على ذلك شاهد في تسليمه المبلغ**».

يعني عنده شاهد في تسليمه لي مبلغ ٢٠٠ مليون؛ وهذا كذب؛ فشهادة الإخوة: أن القرض ١٠٠ مليون. وأن النوري، والأخ الذي أبى أن يذكر اسمه؛ هما من جاءا معه؛ ثم رافقني إلى داخل العمارة لوحده.

انظر -أخي القارئ الكريم- إلى بينة الرجل؛ ففي مال الطباعة، قال: لدي الفواتير. وهي محض افتراء، وكذب. والآن يقول: لدي شاهد في تسليمه المبلغ؛ وهو كذلك محض افتراء، وكذب.

وهكذا تكون قد انتبهت: أنه ليس لديه أي بينة؛ وإنما قول الزور، وشهادة الزور؛ فهو ينصب، ويحتال، ويكذب، ويفتري.

وهذه هي شهادة الزور وقول الزور التي كانوا يعتمدونها في الطعن في الأعراض دون أدنى ورع.

قوله: «**وشاهد لما أرجع لي المال**».

يزعم أن عنده شاهدا بأنه استلم مني مبلغا ٢٠٠ مليون؛ ويلاحظ:

- قد سبقت شهادة الإخوة الكرام: أن المبلغ ١٠٠ مليون.

- وقد سبقت شهادتهم: أنه أعطاه في المرة الأولى ٥٠ مليون؟!

فأين بقية المال؟!

فانظر أخي القارئ إلى كذبه وتناقضه.

قوله: «**بعد أكثر من سنة ونصف وبشق الأنفس**».

والجواب عنه من وجوه:

أولها: أنه ينبغي التقيد بلغة الشرع، واصطلاح أهل العلم؛ فإن التأخر في تسديد الدين؛ يسمى: الإعسار. والمدين هو المعسر. ولا يسمى: شق الأنفس.

الثاني: أنّ من تأخر عن تسديد الدَّين يجب إنظاره؛ لا تعييره بشق الأنفس -على لغته-

.

قال تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون**﴾.

قال الشيخ السعدي في «تفسيره» (١١٦): «{وإن كان} المدين {ذو عسرة} لا يجد وفاء {فنظرة إلى ميسرة} وهذا واجب عليه أن ينظره حتى يجد ما يوفي به {وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون} إما بإسقاطها أو بعضها».

وقال في موضع آخر (٩٩٥): «أي: وإن كان الذي عليه الدين معسرا، لا يقدر على الوفاء؛ وجب على غريمه: أن ينظره إلى ميسرة».

الثالث: أنه وردت نصوص كثيرة في فضل إنظار المعسر؛ منها:

ما رواه حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم، فقالوا: أعملت من الخير شيئا؟ قال: لا، قالوا: تذكر، قال: كنت أداين الناس فآمر فتياني أن ينظروا المعسر، ويتجوزوا عن الموسر، قال: قال الله عز وجل: تجوزوا عنه**».

رواه مسلم (١٥٦٠).

وما رواه عبد الله بن أبي قتادة: «أنّ أبا قتادة، طلب غريما له، فتوارى عنه ثم وجده، فقال: إني معسر، فقال: آلله؟ قال: آلله؟ قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة، فلينفس عن معسر، أو يضع عنه**» رواه مسلم (١٥٦٣).

وفي لفظ له (٣٠٠٦): «**من أنظر معسرا أو وضع عنه، أظله الله في ظله**».

وما رواه بريدة، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة**. قال: ثم سمعته يقول: **من أنظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة**. قلت: سمعتك – يا رسول الله– تقول: من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة. ثم سمعتك تقول: من أنظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة؟! قال له: **بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين، فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة**». رواه أحمد (٢٣٠٤٦)؛ وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨٦).

فهذه النصوص، وغيرها؛ تحثُّ على إنظار المعسرين، لا تعييرهم، والتعريض بهم.

قال الشيخ ابن باز في برنامج «نور على الدرب»: «فالذي يتجاوز عن المعسرين، ويحسن إليهم، ويحسن حتى على الموسرين؛ لأن الموسر قد تعرض له حاجة، يحتاج إلى إمهال، وإلى إنظار؛ فالذي يتحرى التيسير على المعسرين، ومساعدة المعسرين، والصدقة عليهم، وإنظارهم؛ له أجر عظيم، وفضل كبير؛ قد وعده الله بأن يتجاوز عنه، الجزاء من جنس العمل؛ من أحسن أحسن إليه، ومن تجاوز تجاوز الله عنه؛ فهو على خير عظيم، يرجى له الفضل الكبير».

قوله: «**ولما رددت المال كما قبضته إلى صاحبه وإذا به يدعي أنه ينقص منه مائة ألف دينار أي ١٠ ملايين سنتيم بعد سبع سنين من الحادثة فأرسلتها للأخ كوني أني أنا الواسطة بينهما وضامن لماله**».

وجوابه:

أولا: كذبه الصريح؛ إذ يوحي: أنه قبض مني ١٩٠ مليون. وشهادة الإخوة، بأن القرض ١٠٠ مليون.

ثانيا: أنه يقر على أني أرجعت له المال كاملاً؛ وقد سبقت شهادة الإخوة: أنه أرجع المال بالتقسيط؛ وعليه:

١- أنه يثبت تصرفه في المال.

٢- وأن هذه قرينة على أنه متهم أيضا بـ ١٠ ملايين الناقصة.

فانظر -أخي القارئ الكريم- إلى المفتري: يكذب، ويتحرى الكذب، ويتهم الأبرياء بالبهتان، وقول الزور.

وحسبنا الله، ونعم الوكيل

وكتب:

عبد المجيد جمعة

صبيحة يوم الإثنين ١٩ شعبان ١٤٤٣هـ

.... **(يتبع)**